إدارة المخاطر تتصدر أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في المنطقة

«صن غارد» تكشف العوامل الرئيسية الداعمة لنمو القطاع المصرفي الإسلامي

كشفت دراسة جديدة أعدّتها صن غارد، إحدى الشركات الرائدة عالميا في مجال الخدمات التقنية والبرمجية، المتطلبات الرئيسية اللازمة لدعم نمو القطاع المصرفي الإسلامي، وأهم التحديات التي تواجه المتخصصين في القطاع بالوقت الراهن.

وشمل استبيان صن غارد استطلاع آراء 50 مسؤول تنفيذي يعملون في القطاع البنكي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت. وكشفت النتائج الرئيسية للدراسة أنّ على المصارف الإسلامية تحسين ممارسات الأعمال لديها إذا أرادت ترسيخ مكانتها في السوق المصرفية العالمية، وذلك من خلال: 1) اعتماد إطار عمل أكثر فعالية لإدارة المخاطر المؤسسية في عمليات التمويل الإسلامي؛ 2) رفع تنافسية خدمة العملاء وعروض المنتجات لجذب المزيد من عملاء الخدمات المصرفية من الأفراد؛ 3) العمل مع الهيئات التنظيمية لتحقيق توحيد أكبر للمعايير في قطاع التمويل الإسلامي.

وحدد الاستبيان أيضاً أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، حيث اختار المشاركون أهم ثلاث قضايا بحسب وجهة نظرهم. وتصدّرت إدارة المخاطر قائمة التحديات برأي 41% من المستطلعة آراؤهم؛ وجاء في المرتبة الثانية كل من خدمة العملاء، والمنافسة مع المصارف الإسلامية الأخرى، والافتقار إلى معايير موحدة، بحسب رأي 32% من المشاركين. وفي حين اختار 27% من المشاركين في الاستبيان أن قدرة البنوك على التجديد وتطوير منتجات جديدة هي من بين التحديات الأساسية، اعتقد 14% منهم أن المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة هي من المسائل الأساسية التي قد تهدد أعمال المصارف الإسلامية.

إدارة المخاطر تتصدر أبرز التحديات

وأشار وسام خوري، مدير عام صن غارد فاينانشال سيستمز في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، إلى فرص النمو الكبيرة التي يحظى بها قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، وقال: «تُعدّ الخدمات المصرفية الإسلامية من بين الأسرع نمواً في مجال الخدمات المالية على مستوى العالم، ويظهر ذلك جلياً في منطقة الخليج حيث تستضيف دبي المنتدى الإقتصادي الإسلامي العالمي شهر أكتوبر المقبل، فضلاً عن تحسن النمو ونشاط الاستحواذ الذي نشهده مؤخراً من قبل الجهات الموفرة للتمويل الإسلامي في المنطقة. وعلى صعيد آخر، أصدرت حكومة المملكة المتحدة وهونغ كونغ هذا العام صكوكا إسلامية للمرة الأولى، كما قامت جنوب إفريقيا مؤخراً باتخاذ خطوة مشابهة».

وأكد خوري أن على البنوك الإسلامية إنشاء أطر عمل رفيعة المستوى لإدارة المخاطر المؤسسية إذا أرادت اغتنام هذه الفرصة. وأضاف: «إن تحسين تجربة العملاء من خلال قنوات تواصل متعددة، وتطوير الفروع وتوفير الخدمات المصرفية النقالة وعبر الإنترنت، سوف تتيح للبنوك الإسلامية تقديم منتجات وخدمات جيدة ومقنعة تنجح في اجتذاب العملاء من الأفراد».

واختتم خوري: «يحتاج القطاع لمواصلة بناء العلاقات مع الجهات التنظيمية وتوفير معلومات وافية لها، وقد أقرّت العديد من البنوك المركزية حتى الآن تشريعات تدعم الخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي من المهم الاستفادة من هذه الفرصة».

إجمالي الإيرادات المحصلة خلال بلغت 31.8 مليار دينار

الكويت تحقق فائضا في الميزانية قدره 12.9 مليار دينار خلال السنة المالية 2014/2013

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية فائضا في الميزانية قدره 12.9 مليار دينار السنة المالية 2014/2013. ويعد هذا الفائض أعلى بنحو 1.6% مقارنة بالفائض المسجل في السنة المالية السابقة والبالغ 12.7 مليار دينار. كما أن هذا العام هو الخامس عشر على التوالي الذي تحقق فيه البلاد فائضا فعليا، والفائض المسجل لهذا العام هو ثاني أعلى مبلغ مسجل.

وسجل إجمالي الإنفاق الفعلي في السنة المالية 2014/2013 مبلغ 18.9 مليار دينار، مما يظهر ادخار 2.1 مليار دينار او نسبة 10% من الميزانية المخصصة للإنفاق وقدرها 21 مليار دينار. علاوة على ذلك، كان هناك قدر كبير من الادخار في مشاريع الإنشاءات والصيانة ونفقات الاستحواذ العامة كجزء من الميزانية، حيث بلغ إنفاقها الفعلي 1.5 مليار دينار من مخصصاتها في الميزانية البالغة 2.2 مليار دينار، أي بنسبة ادخار قدرها 31.1% أو 691.2 مليون دينار، والذي يمثل أكبر ادخار من حيث الأرقام المطلقة. ويرجع ذلك أساسا إلى البطء في تنفيذ مشاريع خطة التنمية الكويتية السابقة وكذلك مشاريع البنية التحتية التي كانت في طريقها إلى التنفيذ في الماضي القريب.

هذا وقد سجل إجمالي الإيرادات المحصلة خلال السنة المالية 2014/2013 مبلغ 31.8 مليار دينار في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الميزانية بمبلغ 18.1 مليار دينار. وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة 13.7 مليار دينار، مما يظهر زيادة على التقديرات بنحو 75.8%. وكانت الإيرادات النفطية الفعلية بمبلغ 29.3 مليار دينار، أي ما يصل إلى 92.1% من جملة الإيرادات المحصلة، بزيادة قدرها 12.4 مليار دينار عن الرقم المقدر في الميزانية والبالغ 16.9 مليار دينار، أي بزيادة بنحو 73.5%. وتتوقع الميزانية إنتاج النفط عند 2.7 مليون برميل يوميا (انخفاضا من 2.8 مليون برميل يوميا في 2013). وكما جرت العادة، تم تقدير سعر النفط بصورة تحفظية - عند 75 دولار للبرميل ارتفاعا من 70 دولار للبرميل في موازنة العام السابق.

ويتوقع أن تبقى الكويت على سياستها المالية التوسعية على المدى المتوسط رغم عزم الحكومة على الحد من ارتفاع الإنفاق الجاري في البلاد. علاوة على ذلك، انخفضت الإيرادات النفطية بتأثير الظروف السائدة، وتراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 43.6% في عام 2013، مع عودة إيران وليبيا الى الإنتاج. وتشير التوقعات إلى تقلص فائض الميزانية مع مرور الزمن نتيجة لارتفاع مستوى الإنفاق فضلا عن انخفاض العائدات النفطية. وعلى الرغم من عدم التمكن من الاستفادة بصورة كاملة من الاستثمارات المخطط لها في الميزانيات واستغلال كامل للمخصصات، إلا أن العائدات النفطية ستضمن تحقيق فائضا في الميزان المالي، وتستمر في توقعاتنا بتحقيق البلاد لفائض بنسبة 17.9% للسنة المالية 2014/2015.

وقد اشارت الحكومة إلى بعض السيناريوهات حول الميزان المالي استنادا إلى عدة افتراضات حول اسعار النفط:

1. في حالة انخفاض اسعار النفط إلى المستوى المستبعد وقدره 80 دولار للبرميل، فسيسجل اول عجز ميزانية منذ التسعينات في وقت مبكر مثل العام المقبل (توقعات الحكومة: 0.3%- من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014).
2. وإذا ظلت اسعار النفط عند المستوى الحالي عند 100 دولار للبرميل، ستسجل الكويت عجزا قدره 635 مليون دينار او 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/2017، وعجز متراكم بإجمالي 177.9 مليار دولار بحلول السنة المالية 2035/2034.
3. ويستند السيناريو الثالث للحكومة على افتراض أن اسعار النفط سترتفع إلى 120 دولار للبرميل، وهو ما يؤخر ظهور العجز حتى السنة المالية 2023/2022.

ويتماشى الافتراض الثالث مع توقعات بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد حذر صندوق النقد الدولي مؤخرا من أن الإنفاق الحكومي - والذي تضخم بفعل أجور القطاع العام ونظام الدعم السخي - قد يتجاوز مستوى الإيرادات المحصلة من الصادرات النفطية في غضون سنوات قليلة. وقد صرح صندوق النقد الدولي انه ينبغي على الكويت كبح الارتفاع في أجور القطاع العام وانظمة الدعم حيث إن اي انخفاض طويل المدى في أسعار النفط يمكن أن يقلل من فوائض ميزانيتها.

الربيعة: 1.7 تريليون دولار حجم اقتصاد دول الخليج

توفيق الربيعة

قدر الدكتور توفيق الربيعة، وزير التجارة والصناعة السعودي، حجم اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بـ1.7 تريليون دولار بنهاية العام الجاري، وقال: إن اقتصاد الدول الـ6 في منظومة مجلس التعاون يحتل المرتبة الـ12 عالميا من حيث الحجم، فيما تستحوذ الدول الـ6 - حسب الدكتور الربيعة - على 35.4 في المئة من حجم الصناديق السيادية حول العالم، بموجودات تقدر بـ2.3 تريليون دولار.

وقد تحدث وزير التجارة والصناعة السعودي امام ندوة (التكامل الاقتصادي الخليجي.. التحديات والحلول)، التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، ونظمها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، بالتعاون مع مركز الخليج للابحاث، وشارك في الندوة نخبة من المسؤولين وممثلي الغرف التجارية، والاكاديميين، والباحثين الخليجيين لمناقشة سبل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح الدكتور محمد عبدالغفار، مستشار ملك مملكة البحرين للشؤون الدبلوماسية، رئيس مجلس امناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ان مدى التكامل الخليجي ينعكس على إجمالي التجارة البينية التي نمت بنسبة 768 في المئة خلال 20 سنة بين 1993 - 2012. لتبلغ الآن أكثر من 90 مليار دولار، مضيفا أن هناك خططا واعدة على رأسها مشروع الوحدة النقدية، وشبكة السكك الحديدية، التي تتضمن إقامة جسر الملك حمد، وسيعزز إنجاز تلك المشروعات الروابط التكاملية بين الدول الـ6.

وأشار الدكتور محمد عبدالغفار إلى انه رغم هذه الإنجازات، فإن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لم تحقق حتى الآن المردود الأكبر الذي يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أنها لم تعمل بعد ككتلة اقتصادية موحدة أمام المجتمع الدولي، لافتا إلى أن التغيرات الراهنة في الاقتصاد الدولي تمنح فرصا مهمة لدول مجلس التعاون، فالدول الغربية تعاني ثغرات أساسية في اقتصاداتها، ويبحث المستثمرون عن فرص جديدة، في ظل الأزمة المالية الدولية، وما يلوح في الأفق من بوادر سلبية تشكل قلقا حقيقيا في الدول المتقدمة اقتصاديا، مثل: فرنسا، والمملكة المتحدة، واليابان.

وأكد الدكتور محمد عبدالغفار انه يجب على دول مجلس التعاون أن تبلور تفاصيل المصلحة العامة الخليجية، وأن تمنح الأمانة العامة مؤسسات مجلس التعاون الأخرى مزيدا من الصلاحيات لكي تنفذ الرؤية المشتركة، وفي الوقت نفسه يجب رسم آلية تضمن للدول الأعضاء انه في حال تنازل دولة ما عن مصلحتها من أجل المصلحة العامة، ستعوض فورا أو لاحقا بطريقة موثوق بها وشفافة.

وفي كلمته امام الندوة قال الدكتور توفيق الربيعة وزير الصناعة والتجارة السعودي، إن اقتصاد دول مجلس التعاون أثبت قدرته على تجاوز الأزمات العالمية والإقليمية، واحتفظ بموقع متقدم على المستوى العالمي، فهو ضمن قائمة أكبر12 اقتصادا عالميا، وبلغ حجمه العام الماضي 2013 نحو 1.65 تريليون دولار، مع توقع زيادته إلى 1.7 تريليون دولار مع نهاية العام الجاري 2014. بنسبة نمو متوقعة 4.2 في المئة.

وأضاف أن دول المجلس تأتي في المرتبة الخامسة عالميا من حيث حجم تجارتها الدولية بقيمة 1.4 تريليون دولار عام 2012، كما أن موجودات الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون تبلغ 2.3 تريليون دولار لتستحوذ على ما نسبته 35.4 في المئة من مجموع موجودات الصناديق السيادية في العالم.

«الأهلي المتحد» يحدد موعد مناقشة بياناته المالية للربع الثالث

أعلن البنك الأهلي المتحد، في بيان لبورصة البحرين، أن مجلس الإدارة سوف يعقد اجتماعه يوم الأربعاء الموافق 2014/10/29 وذلك في تمام الساعة 1:30 ظهرا، حيث ستتم مناقشة وإقرار البيانات المالية للفترة المنتهية في 2014/9/30.

وكانت البيانات المالية للبنك بالنصف الأول من العام الجاري، قد أظهرت تحقيق أرباح صافية بلغت حوالي 109 مليون دينار (288.76 مليون دولار) مقابل 161.6 مليون دينار (428.4 مليون دولار) بالفترة نفسها من العام الماضي بتراجع ملحوظ بلغت نسبته 32.6%.

وتحدثت مصادر مالية عن اهتمام تحالف استثماري أجنبي بشراء حصص مسيطرة في بنوك خليجية ناجحة في المنطقة، ورشحت بنوك عالمية وبيوت استشارية كبرى «البنك الأهلي المتحد البحريني»، الذي يتميز بأنه مجموعة مصرفية ناجحة وبنك ذو أصول وأداء مميزين وله نافذة إسلامية في أحد أنشط أسواق المنطقة، وهو السوق الكويتي. وبحسب المصادر الأجنبية فإن البنك العالمي الاستثماري بجانب بنك آخر أوروبي عرضا العديد من مميزات مجموعة الأهلي المتحد، ومن أهمها الإنتشار الإقليمي في عدد من الأسواق، والتي لها مستقبل واعد من بينها السوق المصري، فضلاً عن وجوده في لندن، كما استعرض سجله المصرفي وحجم أصوله واستثماراته.

وقال البنك، في تعليقه على هذه الأنباء، إن هذا الخبر لم يصدر عن إدارة البنك، ولذلك لا يسعه بالتالي التعليق عليه.

«أبوظبي الوطني» يطرح «مينا ديفيدند ليدر فند» المتوافق مع الشريعة

طرح بنك أبوظبي الوطني صندوق «مينا ديفيدند ليدر فند» المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يستثمر في شركات مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويأتي إطلاق الصندوق الجديد على نسق «صندوق بنك أبوظبي الوطني مينا ديفيدند ليدر فند» الحائز على جائزة أفضل صندوق استثماري جديد لعام 2013 والذي لاقى اقبالا ونجاحا كبيرا. وقال سليم خوخار، رئيس إدارة الأسهم بمجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني: «قمنا بتصميم صندوق مشابه لـ«مينا ديفيدند ليدر فند» للمستثمرين الراغبين في الإستفادة من أفضل الفرص الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما سيتيح لهم فرصة الاستفادة من أفضل الفرص في الأسواق ناشئة عن التنويع في الاستثمار».

وأكد سليم خوخار ثقته في « قدرة صندوق «مينا ديفيدند ليدر» المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على توفير عائدات جيدة وللمستثمرين على غرار صندوق مينا ديفيدند ليدر فند.»

ومؤخرا اختير صندوق «بنك أبوظبي الوطني مينا ديفيدند ليدر فند» من قبل مجلة «زاوية» للفوز بجائزة أفضل صندوق استثماري جديد لعام 2013 ضمن مؤتمر الشرق الأوسط وشمال افريقيا لإدارة الأصول 2014.

يسمح صندوق «مينا ديفيدند ليدر فند» المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للمستثمرين الاستفادة من الفرص التي توفرها الشركات التي لديها القدرة على تقديم مستويات جذابة وفرص لزيادة رأس المال، وسيكون الاستثمار في أسواق المال فيالسعودية والإمارات وقطر وعمان والكويت ومصر والأردن والمغرب وتونس.

يُدار الصندوق من قبل وحدة استثمارات الأسهمدى مجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني الحائزة على جوائز أفضل مدير للأصول في دولة الإمارات من قبل مجلة «جلوبال انفستور/آي اس اف» وأفضل مدير أصول من قبل جائزة التكافل العالمية للمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى الجائزة التي فاز فيها «مينا ديفيدند ليدر فند». كما فازت الإدارة بجائزة أفضل صندوق للأسهم الخليجية وأفضل صندوق متداول من قبل «مينا فاند مانيجر» وأفضل صندوق للاستثمار في الصكوك من قبل جائزة «إسلاميك بزنس اند فاينانشال». وتعتبر مجموعة إدارة الأصول ببنك أبوظبي الوطني من أكبر مؤسسات إدارة الأصول في الدولة حيث يتجاوز إجمالي الأصول التي تديرها 10.4 مليار درهم.

مؤسسة التمويل الدولية تطلق مبادرة «هي تعمل» لتعزيز فرص توظيف النساء في القطاع الخاص

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولية، عن إطلاقها مبادرة للشراكة مع القطاع الخاص بهدف تحسين آفاق التوظيف لأكثر من 300.000 امرأة على مدار العامين المقبلين. اعلن هذه المبادرة جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، خلال الاجتماع السنوي لمبادرة كلينتون العالمية لعام 2014 بمدينة نيويورك.

تضم مبادرة "هي تعمل " "She Works" عشر شركات رائدة تعهدت بتنفيذ عدة إجراءات لتعزيز فرص توظيف النساء- مثل توفير برامج الإرشاد المهني وتسهيل ترتيبات العمل وعقد دورات تدريبية لتحسين مهارات الريادة لهن، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز دور المرأة في الإدارة، وتشمل المؤسسات المشاركة Belcorp، وCare.com، وشركة كوكاكولا، وشركة إرنست اند يونغ، وشركة جاب، وشركة إنتل، وشركة الكويت للطاقة، ومجموعة Odebrecht، ومجموعة Ooredoo Group ومستثمرين زليخة.

وصرح كيم "إن الاستثمار في توظيف المرأة ليس فقط التصرف الأمثل الذي ينبغي القيام به، بل هو أيضا إجراء ضروري للتنشيط الأعمال". وأكد أن الشركات التي تتعلم كيفية تطوير مهارات الموظفات بشكل فعال والاحتفاظ بهن سوف تكتسب ميزة تنافسية كبيرة.

كما ستقوم مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع مؤسسة EDGE Certified Foundation ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، للوقوف على أفضل الممارسات في مجال عمل المرأة وتطوير أساليب عملية يمكن للشركات تنفيذها من أجل تحسين المساواة بين الجنسين في العمل. ويؤدي توفير وظائف أفضل للنساء إلى تحسين نتائج التنمية إذ تنفق النساء بشكل أكبر على صحة أطفالهن وتعليمهم وتغذيتهم.

ودعما لهذه الجهود التزمت شركة الاتصالات الرائدة مجموعة Ooredoo التي تتواجد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وجنوب شرق آسيا بالتعهدات الرئيسية لتطوير المواهب في المناطق التي تمارس فيها أعمالها.

عبدالله بن محمد بن سعود

وقال الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo، وعضو المجلس الاستشاري للبنك الدولي بشان المساواة بين الجنسين والتنمية: "تدعم Ooredoo التنمية البشرية في جميع أسواقنا، مع الاهتمام بوجه خاص بتمكين المرأة، إذ تلعب خدمات الجوال التي نوفرها دورا مهما في توفير فرص جديدة للنساء في أسواق مختلفة مثل سوق العراق وسوق ميانمار."

«Ooredoo» واحدة من عشر شركات دولية تطبق معايير تساعد في توفير فرص عمل للنساء

وأضاف سعادته: "ومن خلال دعم مبادرة "هي تعمل"، فإننا نحرص على أن تطابق الآثار الإيجابية لخدماتنا التزاماتنا الداخلية لموظفينا، بحيث ندعم التمكين عند كل مستوى من مستويات شركتنا."

وعلى الرغم من أن عمل المرأة يعد أمرا ضروريا لدفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم التنمية، إلا أن النساء يواجهن تحديات مستمرة في سوق العمل، الأمر الذي يدفعهن للعمل في القطاع غير الرسمي- بدلا من العمل بأجور أو مرتبات.

يوفر القطاع الخاص تسع من بين كل عشر وظائف في الدول النامية ويقوم بدور رئيسي في توفير فرص عمل أفضل للنساء. ويأتي برنامج "هي تعمل" "She Works" في إطار الجهود التي تبذلها مؤسسة التمويل الدولية لمساعدة الشركات على تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل ومن ثم تشجيع المكاسب على مستوى الإنتاجية والتنافسية والابتكار.